

تقرير مبدئى عن

أحداث قرية شربات

بمنطقة النهضة بالعامرية بمحافظة الاسكندرية

بناء على تعليمات السيد الوزير محمد فائق نائب رئيس المجلس بمتابعة أحداث العامرية وتطوراتها وما نشر بشأنها على المواقع الاخبارية حول حادثة (تهجير ثمانى أسر مسيحية وبيع ممتلكاتهم) من قرية شربات بمنطقة النهضة بالعامرية محافظة الاسكندرية، وذلك بعد الحكم عليهم بالتهجير وبيع ممتلكاتهم من خلال الجلسة العرفية التى عقدت بقسم شرطة العامرية والتي ترأسها أحد شيوخ السلفية وعضوية النائب فى البرلمان أحمد جاد على إثر الأحداث الطائفية التى وقعت بالقرية بعد إكتشاف علاقة بين شاب مسيحي وفتاة مسلمة وظهرهم بمقاطع فيديو فى أوضاع غير لائقة ، مما أدى إلى تطور الأحداث على إثر ذلك إلى حرق منزل اسرة الشاب المسيحي وعدد من المحال التجارية مملوكة لتاجر مسيحي اطلق النار واصب أربعة مسلمين بالقرية بإصابات بالغة .

وعليه قام مكتب الشكاوى بالتدخل لدى كافة الجهات المعنية للوقوف على حقيقة الواقعة بإجراء اتصالات مع وزارة الداخلية ومطالبتها بموافاة المجلس بحقيقة الحادثة وتطورها على أرض الواقع ، وتلقى مسئولى مكتب الشكاوى اتصالات من وزارة الداخلية تفيد قيامها بالتنسيق مع مديرية أمن الاسكندرية والأجهزة الأمنية للحصول على وثائق رسمية تفيد بحقيقة الحادثة وجارى موافاة المجلس بها فى أسرع وقت .

وعلى صعيد آخر قام مسئولى مكتب الشكاوى بإجراء اتصالات مع أعضاء مجلس الشعب بالاسكندرية وخاصة المشاركين منهم فى الجلسة العرفية التى عقدت بشأن تلك الحادثة والنائب البرلمانى السلفى أحمد الشريف النائب عن دائرة العامرية بالاسكندرية .

تم لقاء النائب البرلمانى الأستاذ أحمد الشريف يوم الأثنين الموافق ٢٠١٢/٢/١٣ والتي رحب بإهتمام المجلس بقضية أحداث العامرية مؤكداً على أهمية إظهار الحقيقة بشأنها وخاصة فى ظل تناول الأعلامى السلبى لها ، وكذلك رفض بعض الجهات الدولية لفكرة تطبيق الأعراف فى مصر والتي هى متبعة منذ سنوات بعيدة ، وكذلك مؤكداً على ضرورة مواجهة البلطجية المنحرفين من الطرفين المسيحي والمسلم .

منطقة النهضة بالعامرية هي منطقة عرقية تضم (صعايدة – عرب " بدو " – فلاحين) ولا يتجاوز عمر السكان بالمنطقة أكثر من ٣٠ عام عمر ، كما أن عدد الأسر المسيحية بها ٢٥ أسرة ولهم كنيسة بالقرية ، وهي منطقة تتسم باستخدام الأعراف فى حل كافة المنازعات التى تحدث بها .

الواقعة قيام أحد المواطنين بقرية " شربات " ويدعى مراد وهو مسيحي باقامة علامة جنسية مع سيدة مسلمة من نفس القرية ومتزوجة على مدار عامين الا أنه قام بتصويرها مؤخر على مقاطع فيديو .

بدأت الواقعة بقيام مراد الذى يعمل ترزى ويساعده فى عمله شاب مسلم يدعى محمود من نفس قريته بإعطائه مقاطع الفيديو التى يظهر فيها مراد مع السيدة المسلمة فى أوضاع مخلة وذلك يوم الخميس الموافق ٩ فبراير ٢٠١٢ ، وقام محمود بنقل مقاطع الفيديو بين شباب القرية من المسلمين ، وعليه تجمع الشباب أمام بيت مراد بعد صلاة الجمعة الموافق ١٠ فبراير واثناء وقوف شباب القرية أمام منزل محمود و قام نجل المواطن أبو سليمان " تاجر مسيحي " فى المنزل المقابل لمنزل أسرة مراد باطلاق أعيارنارية فى الهواء ٣ مرات من بعد صلاة الجمعة حتى المغرب مما أدى إلى أستفزاز شباب القرية وقاموا بعض القلة المنحرفة بحرق منزل أسرة مراد مرتكب جريمة الزنا مع السيدة المسلمة ، وكذلك قاموا بحرق محلين تجاريين تابعين للمواطن أبوسليمان المسيحي والذى قام نجله باطلاق النار عليهم ، مع استمرار مسلسل الاستفزاز من الجانب المسيحي باطلاق النار على الشباب قام أحد المواطنين المسلمين والذى ينتمى إلى الصعايدة بالقرية باستخدام سلاحه فى محاولة لإطلاق النار رد على الموقف وفى محاولة من العقلاء من المسلمين بالقرية لمنعه أصب أربعة منهم بطريق الخطأ أحدهم حالته خطيرة وموجود بمستشفى الجامعة بالاسكندرية لتلقى العلاج .

على صعيد ثانى وصل على مشارف منطقة النهضة أكثر من ٢٥ سيارة أمن مركزى و مطافى و اسعاف وبصحبته مدير أمن الأسكندرية ومحافظ الاسكندرية فى محاولة لإحتواء الموقف داخل القرية إلا أنهم لم يتمكنوا من الدخول إلا بعد قيام النائب البرلمانى أحمد الشريف وبصحبة مجموعة من العقلاء من الطرفين بالوقوف أمام المحلات و البيوت الخاصة بالاخوة المسيحيين لحمايتها ، وقام النائب أحمد بمحاول تهدئة الشباب بالقرية واصطحبهم للمسجد وأنضم النائب عصام حسنين و تمكنت الشرطة من الدخول مع المحافظ ، وتم الاتفاق مع الجميع على تكوين لجنة من العقلاء من الجانبين المسيحي والمسلم تضم ٥ أفراد ممثلين عن كل طرف للاحتكام إلى العقل و الشريعة .



مكتب الشكاوى

معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

وفى أول طلب للأهالى المسلمين بمغادرة كافة الأقباط للقريبة إلى أن هذا الطلب قبولاً بكل الرفض قبل انعقاد الجلسة العرفية ، وتم الاكتفاء بمغادرة مرتكب جريمة الزنا وأسرة من الطرف المسيحى وأسرة السيدة المسلمة وذلك بموافقة كافة أعضاء الجلسة العرفية وحتى الان لم يتم التنفيذ قرارات الجلسة العرفية وأن مرتكب جريمة الزنا وهو السيدة المسلمة لدى جهات التحقيق .

وعلى صعيد آخر كما أن الوضع على أرض الواقع ينبأ بكارثة خاصة وأن هناك أطراف تصعد من الأزمة وتسعى لتحقيق مكاسب شخصية من وراء تهجير أو خروج الاسر المسيحية القريبة لمرتكب الجريمة ، وأكد السيد النائب البرلمانى أ / أحمد الشريف على أنه يقوم ببذل جهود لإحتواء الموقف فى المنطقة وعدم التصعيد الاعلامى السلبى للحادثة ، كما أكد على أنه مستعد لتلبية دعوة المجلس القومى لحقوق الانسان فى لقاء أعضائه أو رئاسته بهدف إيضاح حقيقة الأحداث وتطورها خلال الأيام القادمة .

للتفضل بالنظر .

مع وافر الاحترام

مقدمة لسيادتكم

نبيل شلبى

مكتب الشكاوى